ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار السابع – العدد واحد وسبعون
تاريخ الإصدار: 2 – آيلول – 2024م
www.ajsp.net

"إسهام التحول الرقمي في دعم القضاء الإداري – (دراسة تطبيقية)"

إعداد الباحثة:

ساره حسن ناجي

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

(قسم الأنظمة / القانون العام)

إشراف:

د. محمد حسن القحطاني

كلية الحقوق

جامعة الملك عبدالعزيز

المملكة العربية السعودية

1445هـ - 2024م

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار السابع – العدد واحد وسبعون
تاريخ الإصدار: 2 – آيلول – 2024م
www.ajsp.net

الملخص:

يُعد التحول الرقمي للحكومة السعودية استراتيجية متكاملة وحاسمة وعملية تهدف إلى تمكين وتسريع التحول الحكومي بكفاءة وفعالية؛ وذلك تماشيًا مع رؤية 2030 بقرار مجلس الوزراء رقم (308) وتاريخ 1437/07/18هـ. فأتت الخطة الاستراتيجية لديوان المظالم 2020 موافقةً للتوجه العام في التحول الرقمي في جميع القطاعات الحكومية. وظهرت فعالية التحول الرقمي بشكل جلي أثناء جائحة كورونا، حيث أصبح التوجه نحو التحول الرقمي ضرورة ملحة، الأمر الذي أدى إلى التسارع في تطبيقه. ونظرًا للأهمية البالغة لعملية التحول الرقمي في جهة القضاء الإداري، أثرت أن تكون عنوان هذه الدراسة، والتي تهدف إلى تسليط الضوء على آليات تطبيق التحول الرقمي بديوان المظالم، وإسهامها في دعم القضاء الإداري في المملكة العربية السعودية. حيث يعكس ديوان المظالم التزام الحكومة بتعزيز حكم القانون وتوفير مؤسسة مستقلة ومحايدة لمعالجة الشكاوى وتحقيق العدالة الإدارية للجميع دون تمييز بتقديم خدمات قضائية عادلة وفعالة، ما يساهم في تحقيق الشفافية. ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت على المنهج الوصفي، والمنهج التطبيقي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: اهتمام ديوان المظالم بوضع استراتيجية تتوافق مع رؤية المملكة 2030 والتي ركزت على عملية التحول الرقمي ومواكبة الثورة الرقمية.

وانتهت الدراسة إلى عدة توصيات أبرزها: الاستمرار في عقد الشراكات التعاونية المحلية والدولية مع الجهات الرائدة في التحول الرقمي، والاستفادة منهم وتبادل المعرفة والخبرات.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، القضاء الإداري، ديوان المظالم، الحكومة الرقمية، دعم القضاء الإداري.

المقدمة:

شهدت المملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة تطورًا وتقدمًا تكنولوجيًا ورقميًا غير مسبوق؛ وذلك تماشيًا مع رؤية 2030. والذي يهدف بشكل أساسي إلى التحول الرقمي وتوفير جميع الخدمات الحكومية رقميًا، وإتاحة الوصول إليها بسهولة. وإيمانًا من ديوان المظالم بضرورة العمل الجاد لمواكبة هذه الرؤية وأن تكون جزءًا من نجاحات المملكة؛ وتجسيدًا لما يصبو إليه الديوان من الريادة في القضاء الإداري، ومن هذا المنطلق صدرت استراتيجية ديوان المظالم (2020)، مستصحباً قِيَمَه المتمثلة في العدل، والاستقلال، والإنجاز، والتميز, والمشاركة، والريادة, واستثمار رأس المال البشري، وتهيئة البيئة المحفزة؛ مستهدفاً تقليص أمد التقاضي مع جودة عالية في المنجز، وإتمام التحول الإلكتروني والرقمي لأعماله، وإيجاد الكوادر المؤهلة القادرة على النهوض بالمهام، مع تحقيق قدرٍ عالٍ من نظام إدارة الأداء، والاهتمام الكامل بتوفير المباني المناسبة للبيئة القضائية، ومع الأخذ في الاعتبار بتعزيز العلاقات التشاركية ورفع الوعي القضائي. (أخبار الديوان، 1439هـ) وذلك تحقيقًا للعدالة الناجزة وتحسينًا لجودة العمل القضائي كسرعة الفصل في القضايا وتخفيف العبء على المتقاضين. ومن المهم معرفة إسهام التحول الرقمي على جودة خدمات ديوان المظالم المقدمة، لذا سيتم تسليط الضوء في هذه الدراسة على إسهام التحول الرقمي في دعم القضاء الإداري.

- **مشكلة الدراسة:**

تظهر الإشكالية التي تثيرها موضوع الدراسة حول التحول الرقمي في الوقت الحالي وماله من أثر بالغ في جودة مخرجات القضاء الإداري، لذا تكمن مشكلة الدراسة في معرفة إسهام التحول الرقمي في دعم القضاء الإداري، وذلك عبر دراسة تطبيقية.

- **حدود الدراسة:**

يتحدد الإطار العام للبحث في الحدود الآتية:

1- الحدود الموضوعية: تتمثل في تناول إسهام التحول الرقمي في دعم القضاء الإداري.
2- الحدود المكانية: تنحصر الحدود المكانية لهذه الدراسة في نطاق ديوان المظالم بالمملكة العربية السعودية.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة كونها واكبت الانفجار الرقمي في الآونة الأخيرة وذلك في البيئة القضائية في المملكة العربية السعودية، لذلك تظهر **أهميتها النظرية** في إطار الدراسة النظري والذي يشمل التعرف على مفهوم التحول الرقمي، والتعرف على القضاء الإداري. كما تظهر الأهمية في بيان آليات تطبيق التحول الرقمي في العملية القضائية الإدارية، وإلقاء الضوء على خدمات وإنجازات ديوان المظالم الرقمية وإسهامها في دعم القضاء الإداري وانعكاس ذلك على جودة الخدمات المقدمة للمستفيد، بالإضافة إلى أهمية الدراسة في إثراء المكتبة القانونية لاستفادة الباحثين.

وتظهر **أهميتها التطبيقية** كون هذه الدراسة لها دورًا بارزًا في دعم وتطوير القضاء الإداري في المملكة العربية السعودية، واستفادة ديوان المظالم من نتائج هذه الدراسة في معرفة فاعلية التحول الرقمي وإسهامه في القضاء الإداري، واستمرارية العمل على التحول الرقمي والتطور المستمر. كما تقدم الدراسة نتائج وتوصيات تفيد الباحثين والمختصين؛ حيث تفتح لهم أفاقًا لدراسات مستقبلية.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى بيان إسهام التحول الرقمي في دعم القضاء الإداري، ويتفرع عن هذا الهدف الرئيس عدد من الأهداف التالية:

1- التعرف على التحول الرقمي.
2- بيان القضاء الإداري.
3- إلقاء الضوء على آليات تطبيق التحول الرقمي في ديوان المظالم.

- **تساؤلات الدراسة:**

1- هل أسهم التحول الرقمي في دعم القضاء الإداري؟
2- ما المقصود بالتحول الرقمي؟
3- ما مفهوم القضاء الإداري؟
4- كيف طبق ديوان المظالم التحول الرقمي؟

- **منهج الدراسة:**

حتى تتمكن الدراسة من تحقيق أهدافها والإجابة على تساؤلاتها، اعتمدت على المنهج الوصفي الذي يُستخدم لجمع المعلومات عن الدراسة ووصف مصطلحاتها، والمنهج التطبيقي الذي يقوم على الملاحظة واستخدام تقارير البيانات ومعالجتها إحصائيًا لقياس إسهام التحول الرقمي في دعم القضاء الإداري؛ وذلك لملاءمتهم لطبيعة الدراسة وأهدافها.

- **الدراسات السابقة:**

الدراسة الأولى:

- العنوان: "التقاضي عن بعد؛ نحو قضاء إداري إلكتروني في المملكة العربية السعودية"

الدراسة من إعداد / جهاد الجازي، بحث منشور في مجلة دراسات، علوم الشرية والقانون، جامعة اليرموك–كلية القانون، مج48، ع3، ص202–220، 2021م.

تتمثل مشكلة الدراسة: بمدى إمكانية تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني على التقاضي الإداري في السعودية، ومدى انسحاب هذا النظام على كافة إجراءات التقاضي الإداري ابتداءً من رفع الدعوى وحتى تنفيذ الحكم الإداري، ومدى تحقق ضمانات المحاكمة العادلة في التقاضي الإلكتروني.

أبرز النتائج: إمكانية تطبيق نظام المحكمة الإلكترونية وخصوصًا المرافعة الإلكترونية باستخدام الوسائل الحديثة للاتصال في المملكة العربية السعودية من خلال تطبيق برامج الاتصال الحديثة التي أصبح بالإمكان من خلالها الاتصال التفاعلي المباشر بين الخصوم والشهود والقضاة، من دون انتقالهم شخصيًا لقاعة المحكمة.

أبرز التوصيات: نوصي المنظم السعودي بتعديل نظام المرافعات أمام ديوان المظالم ونظام المرافعات الشرعية، لغايات التوسع في تطبيق معظم الإجراءات النظامية أمام ديوان المظالم بوسائل إلكترونية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، على أن يبقى للقاضي الإداري صلاحية تقديرية لممارسة الإجراءات بصورة تقليدية في الدعاوى الإدارية ذات الطبيعة الخاصة إذا تطلبت العدالة ذلك.

أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية: **تتفق** الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في أنها تناولت الوسائل الحديثة الإلكترونية المطبقة على المحاكم الإدارية في المملكة العربية السعودية. و**تختلف** الدراسة الحالية عنها في أنها تناولت إسهام التحول الرقمي في دعم القضاء الإداري من ناحية نظرية، ومن ناحية تطبيقية.

الدراسة الثانية:

- العنوان: "دور التحول الرقمي في التعليم في تنمية الثقافة الرقمية لدى طالبات المدارس الحكومية ومعوقات ذلك من وجهة نظر المعلمات"

الدراسة من إعداد / حنان عساف، بحث منشور في مجلة Education Sciences، جامعة المنصورة، كلية الطفولة المبكرة، مج50، ع2، ص463–476، 2023م.

تتمثل مشكلة الدراسة: نظرًا لأهمية الثقافة الرقمية في العملية التعليمية، ومن أجل زيادة فعالية التدريس، ونظرًا لاعتماد التعلم الرقمي كأحد أنماط التعلم البديلة على مستوى العالم في الفترة السابقة لمواجهة جائحة كورونا كبديل من أجل استمرار العملية التعليمية. أصبحت الحاجة ماسة إلى طلبة قادرين على استخدام التكنولوجية الرقمية والمهارات الرقمية في العملية التعليمية التعلمية. ونتيجة لذلك فقد ارتأت الباحثة إجراء هذه الدراسة بهدف معرفة دور التحول الرقمي في التعليم في تنمية الثقافة الرقمية لدى طالبات المدارس الحكومية ومعوقات ذلك من وجهة نظر المعلمات.

أبرز النتائج: دور التحول الرقمي في التعليم في تنمية الثقافة الرقمية لدى طالبات المدارس الحكومية من وجهة نظر المعلمات جاء مرتفعًا فيرون أن التحول الرقمي يساعد في تنمية الثقافة الرقمية من خلال بناء صداقات واسعة مع الآخرين.

أبرز التوصيات: العمل على تطوير قدرات طالبات المدارس الحكومية على تصميم المنصات التعليمية.

أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية: **تتفق** الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في أنها تناولت دور التحول الرقمي. و**تختلف** الدراسة الحالية عنها في أنها تناولت إسهام التحول الرقمي في دعم القضاء الإداري من ناحية نظرية، ومن ناحية تطبيقية، في حين تناولت الدراسة السابقة دور التحول الرقمي في التعليم في تنمية الثقافة الرقمية لدى طالبات المدارس الحكومية.

المطلب الأول

التحول الرقمي

شهد العالم تحولًا جذريًا في مجال تناقل المعلومات وتوفرها وانتشار مصادرها الرقمية، وسهولة الوصول إليها، والذي ساهمت التطورات في مجال تقنية المعلومات والاتصالات والإنترنت في تحقيق ذلك حتى أصبح لا يكاد تحدث أحداث حتى تصبح معلومة في جميع الأنحاء بسهولة ويسر، فأصبحت الصورة الرقمية للمعلومات أمرًا شائعًا تحل محل الصور المادية والمطبوعة بشكل كبير (حنان، 2023م، ص466)، حتى أصبح التحول الرقمي في العصر الحالي متطلب للجهات التي تسعى للتغيير والتطور؛ لتحسين خدماتها وتسهيل الوصول للمستفيدين. (عمرو، دون تاريخ، ص286).

واتفق معظم الباحثين على مدى التأثير العميق للتقنيات الرقمية على عملية التغيير، الأمر الذي دفع الجهات إلى التحول من النمط البيروقراطي والروتين وبطء المعاملات إلى النمط السريع الرقمي ومكينة الأداء. (عمرو، دون تاريخ، ص285) حتى أن توجه المملكة العربية السعودية الحالي أصبح نحو التحول الرقمي؛ لتطوير الجهات الرسمية ورفع مستويات أدائها، وتحسين خدماتها المقدمة لجميع أفراد المجتمع، فارتكزت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 وبرنامج التحول الوطني 2020 على التحول الرقمي كأساس لتحقيق التنمية المستدامة، ومسايرة الركب الحضاري.

ويمثل التحول الرقمي تطورًا شاملاً في كيفية استخدام التكنولوجيا لتحسين العمليات وتغيير الطرق التقليدية للقيام بالأعمال وتقديم الخدمات. ويشمل هذا التحول استخدام التكنولوجيا الرقمية مثل الحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والتحليلات الضخمة؛ لتحسين الكفاءة والإنتاجية وتوفير تجارب أفضل للمستخدمين. (سعاد. 2023م. ص258).

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار السابع – العدد واحد وسبعون
تاريخ الإصدار: 2 – آيلول – 2024م
www.ajsp.net

الفرع الأول

مفهوم التحول الرقمي

جاء مصطلح التحول الرقمي نتيجةً للانفتاح في تقنيات المعلومات والاتصالات المتطورة؛ ليصبح حتمية لأي جهة حتى تتمكن من مسايرة التطور التكنولوجي، فالتغيير والتطور أصبح أهم المحركات الرئيسية للإنتاج والتميز، لذا تسعى كل الجهات للتحول من النمط التقليدي إلى النمط الإلكتروني الرقمي في مختلف عملياتها. (عمرو، دون تاريخ، ص285)

وينطوي مفهوم التحول الرقمي على معانٍ عديدة، إلا أن جميعها اتفق على أن التحول الرقمي يُعد شكلًا من أشكال التطور في تقنيات الثورة الصناعية الرابعة[1]، فالتحول الرقمي تحدٍ للأفراد والجهات، وليس مجرد تحدٍ تقني. وعلى ذلك يمكن بيان ماهية التحول الرقمي كالتالي:

أ. لغةً:

تَحَوَّلَ –[ح و ل]. (ف: خما. لازم، م. بحرف) .تَحَوَّلْتُ، أَتَحَوَّلُ، تَحَوَّلْ، مص. تَحَوُّلٌ. 1. "تَحَوَّلَ جَارُنَا إِلَى بَيْتٍ آخَرَ" : تَنَقَّلَ إِلَيْهِ. 2. "تَحَوَّلَتْ أَحْوَالُهُ مِنْ سَيِّءٍ إِلَى أَسْوَأَ" : تَغَيَّرَتْ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ. 3. "تَحَوَّلَ مَجْرَى النَّهْرِ": اِنْتَقَلَ مِنْ مَصَبٍّ إِلَى آخَرَ. 4. "تَحَوَّلَ فِي الأَمْرِ": اِحْتَالَ، أَوِ انْقَلَبَ.

تَحَوُّلٌ –[ح و ل] . (مص. تَحَوَّلَ). 1. "حَدَثَ تَحَوُّلٌ فِي حَيَاتِهِ" : تَغَيُّرٌ مِنْ وَضْعٍ إِلَى آخَرَ. 2. "شَكَّلَ نَجَاحُهُ نُقْطَةَ تَحَوُّلٍ فِي حَيَاتِهِ" : مَرْحَلَةً هَامَّةً فِي الهَيْئَةِ وَالشَّكْلِ. (معجم الغني، موقع معاجم)

رقميَّة [مفرد]: اسم مؤنَّث منسوب إلى رَقْم. • شبكة رقميَّة: شبكة اتّصالات رقميّة عالميَّة مطوّرة عن الخِدْمات الهاتفيَّة الموجودة. • واجهة رقميَّة: واجهة تسلسليَّة تسمح بوصل المركّبات الموسيقيَّة والحواسيب. • لغة رقميَّة: (حس) لغة تُعدُّ خصّيصًا طبقًا لقواعد معيَّنة لتستخدم في الحاسبات الإلكترونية كوسيلة للعمل بها. (معجم اللغة العربية المعاصرة، موقع معاجم)

ب. اصطلاحًا:

التحول الرقمي (Digital Transformation): الانتقال من اتباع الأساليب التقليدية في ممارسة الأعمال إلى الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية الحديثة؛ من أجهزة، وبرمجيات، ونظم اتصالات للارتقاء إلى عصر الحوكمة، فهو مشروع كبير تتشارك فيه جميع مؤسسات الدولة، كل فيما يخصه، ويتطلب تطويرًا في الأهداف، وإعادة ترتيب للأولويات، ورسم السياسات والاستراتيجيات، وتغيير ثقافات الشعوب وأنماط تفكيرهم والعمل على نشر الوعي في المجتمع بأهمية التحول الرقمي، ويبدأ بإعداد مظلة تشريعية تكفل توفير الثقة في البيئة الرقمية الجديدة وتنشئ كيانات تتولى التخطيط والتنفيذ لمراحل التحول الرقمي وتأسيس البُنى التحتية التكنولوجية والمعلوماتية. (محمد، 2021م، ص186)

[1] يشير مصطلح الثورة الصناعيّة إلى الحالة التي تحول فيها اقتصاد معظم دول العالم، حيث انتقل اعتماد الدول من الاقتصاد القائم على الزراعة إلى الاقتصاد القائم على الصناعة، ولم يعد الإنتاج معتمدًا على التصنيع بواسطة القوى العاملة، بل أصبح يعتمد في أغلبه على الآلات. والثورة الصناعية الرابعة هي العصر الصناعي الرئيسي الرابع منذ الثورة الصناعية الأولى، تتميز بدمج التقنيات التي تطمس الخطوط الفاصلة بين المجالات المادية والرقمية والبيولوجية.

ووفقًا لما ذكرته دراسة منصة ساب(SAP) يعرّف التحول الرقمي بأنه "استخدام التكنولوجيا الرقمية لتغيير عمليات الأعمال ونماذج الأعمال التقليدية لتحسين الأداء وتقديم قيمة جديدة للعملاء".

ووفقًا لما سبق يمكن تعريف التحول الرقمي بالجهات القضائية على أنه: عملية انتقال الجهة القضائية من الوضع التقليدي عند أداء المهام المرتبطة بالجهة –الإدارية والقضائية– إلى الوضع الرقمي؛ حيث تستخدم التكنولوجيا الرقمية المتطورة لأداء تلك المهام، وتقديم الخدمات وتسهيل الحصول عليها، بما يضمن توفير الجهد والوقت والتكلفة في آنٍ واحد، ويحقق للجهة القضائية إمكانية هائلة في حفظ البيانات ومعالجتها وأعلى مستوى من الإنجاز والكفاءة. (سعاد، 2023م، ص262)

المطلب الثاني

القضاء الإداري

لقد كان في تطور وظيفة الدولة الحديثة واتساع تداخلها، واحتكاكها بالنشاط الفردي، وخطورة الامتيازات التي تتمتع بها السلطة الإدارية لتحقيق وظيفتها، أساسًا للمطالبة بخضوع أعمال الإدارة لرقابة القضاء، بصفته جهة محايدة ومستقلة، قضاءً يتسم بالخبرة والفاعلية في فض المنازعات التي تنشأ بين الأفراد والإدارة، لكونه قضاء إنشائي يسعى إلى ابتداع الحلول المناسبة لتنظيم علاقة الإدارة بالأفراد في ظل القانون القائم، وليس مجرد قضاء تطبيقي، كالقضاء المدني. (بوزيد، 2024م، ص9)

ويتوقف وجود القضاء الإداري مستقلًا عن القضاء العام على انتهاج الدولة لنظام ازدواج القضاء، أو أخذها بنظام القضاء الموحد[2]، حيث تقسم الدول التي تأخذ بنظام القضاء المزدوج القوانين إلى قسمين رئيسيين، أولهما القانون العام، وهو الذي ينظم العلاقة بين السلطات في الدولة والأفراد، والتي يسودها مبدأ تمتع الدولة بامتيازات السلطة العامة لإشباع الحاجات العامة. ومن فروعه القانون الإداري والقانون الجنائي وغيرهما. أما القسم الثاني: القانون الخاص، وهو الذي ينظم العلاقة بين الأفراد، فيسودها مبدأ العقد شريعة المتعاقدين، ومن فروعه القانون المدني والتجاري وغيرهما. (محمد. عاصم، دون تاريخ)

ويتميز دور القضاء الإداري عن دور القضاء العام الذي ينحصر بتطبيق القانون على المنازعة دون أن يتعداه لخلق الحلول المناسبة التي تتفق مع طبيعة منازعات القضاء الإداري. ومع ذلك يتقيد القضاء في أداء مهامه وابتداعه لمبادئ وقواعد القانون الإداري بعدم مخالفة النصوص التنظيمية القائمة على أساس أن القضاء إنما يعبر عن إرادة مفترضة للمنظم، أما إذا أفصح عن إرادته تلك بنصوص تنظيمية فإنه يلتزم بتطبيق تلك النصوص في أحكامه. (عبدالله، 2024م)

[2] النظام مرادف لمصطلح القانون، ويُطلق على القانون مصطلح (النظام) في المملكة العربية السعودية.

الفرع الأول

مفهوم القضاء الإداري

يمكن بيان ماهية القضاء الإداري من خلال استيضاح المصطلحات التالية:

أ. القانون الإداري:

"مجموعة القواعد النظامية التي تطبق على الإدارة باعتبارها سلطة عامة بشأن تنظيمها ونشاطها وتخضع للقضاء الإداري". ويمكن تعريفه بأنه: "القانون الذي يهتم بدراسة التنظيم الإداري المركزي واللامركزي والنشاط الإداري الذي تمارسه الإدارة العامة، كما يهتم بدراسة المنازعات الإدارية وطرق حلها ثم دراسة امتيازات السلطة العامة". (حسان، 2016م، ص10–13)

ب. القضاء الإداري:

أولًا: لغةً

القَضَاءُ: قد أكثر أئمَّةُ اللُّغةِ في معناه، وآلت أقوالُهم إلى أنَّه إتمامُ الشَّيءِ قولًا وفِعلًا، فقضاءُ الشَّيءِ: إحكامُه وإمضاؤُه والفراغُ منه، قال الزَّجَّاجُ: قضى في اللُّغةِ على ضُروبٍ كُلُّها ترجِعُ إلى معنى انقِطاعِ الشَّيءِ وتمامِه، ومنه قوله تعالى: {وَقَضَى رَبُّكَ أَلا تَعْبُدُوا إلا إِيَّاهُ...}.(سورة الإسراء، الآية: 23) وقوله تعالى: {وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَٰلِكَ الْأَمْرَ}. (سورة الحجر، الآية: 66) أي أنهيناه وأبلغناه ذلك. يقال: قضى اللهُ أمرًا، أي: قَدَّره وأراد خَلْقَه. وأصل (قضي): يدُلُّ على إحكامِ أمرٍ وإتقانِه وإنفاذِه لجِهَتِه. (الموسوعة العقدية، الدرر السنية) ويقال: قضى يقضي قضيًا وقضاء وقضية: حكم وفصل، والقضاء: الحكم، أو الأداء، أو عمل القاضي. (محمد، 2018)

الإداري: مصدر أدار يدير إدارة، تقول العرب: أدرت الشيء أديره إدارة، وأدار الشيء يديره إدارة، ويريدون من ذلك التعدي التدوير للشيء دورانًا ذات اليمين وذات الشمال، ويستعمل الفعل لازمًا أيضًا، فيقال دار الشيء يدور دورانًا. (لسان العرب، 295/4 القاموس 34/2، تاج العروس 331/11). وذكر دوزي[3]: كلمة "أدار" وقال: "أدار السياسة" أي دبر أمورها وساس الرعية وكذلك أدار بمعنى جهد العمل. (معجم دوزي، ص5)

ثانيًا: اصطلاحًا

القضاء: إظهار حكم الشرع في الواقعة فيمن يجب عليه إمضاؤه. كما تطلق على: مجموعة القواعد القانونية التي تستخلص من الأحكام التي تصدرها المحاكم، كما تطلق على الحجية التي يمكن أن تسند إلى هذه الأحكام، أي: الحجية التي تستخلص من السوابق القضائية. وقد غلب استعمال لفظ القضاء للفصل بين المتنازعين، وردع المجرمين، ورد الحقوق إلى أصحابها، وبعبارة أعم: السلطة القضائية. (عبدالحي، 1966م، ص428)

[3] هو بينهارت بيتر آن دوزي، مستشرق هولندي من أسرة فرنسية الأصل بروتستانية المذهب، بدأ يتعلم مبادئ العربية في منزله ثم واصل دراستها في جامعة ليدن.

الإداري: عرفت الإدارة بأنها: "عملية متميزة تتكون من التخطيط والتنظيم والتشغيل والتوجيه والرقابة، تتميز لتحديد وتحقيق الأهداف عن طريق استخدام القوى البشرية والموارد الأخرى". (جميل، 2002م، ص44)

ومن خلال التعريفات السابقة يقصد بالقضاء الإداري كمصدر للقانون الإداري: مجموعة المبادئ أو القواعد التي تصدرها محاكم القضاء الإداري باعتباره هيئة قضائية مستقلة تقدم الفتاوى وصياغة التشريعات وتفصل في المنازعات الإدارية وفق قواعد قانونية متميزة والتي يتم استنباطها واستخلاصها من النصوص القانونية إن وجدت. (سعد، 1442هـ، ص24)

المطلب الثالث

التحول الرقمي في القضاء الإداري

أتت الخطة الاستراتيجية لديوان المظالم 2020م موافقةً للتوجه العام في التحول الرقمي في جميع القطاعات الحكومية، ومتماشية مع المستهدفات من دعم التحول الرقمي في جميع التعاملات الحكومية. وصدرت الخطة الاستراتيجية لديوان المظالم بقرار معالي الرئيس د/ خالد بن محمد اليوسف رقم (151) وتاريخ 1437/10/29هـ الموافق 2016/08/04م والتي تحوي عددًا من المبادرات المستقبلية. ومن خلالها سيتم بناء أنظمة إلكترونية ورقمية، واستثمار أمثل للموارد البشرية وبيئة قضائية وشراكات ناجحة مع عدد من الجهات، الأمر الذي يعود بالنفع العام، ويساعد في خدمة العملية القضائية بالديوان وخدمة المتقاضين لدى محاكم الديوان بالمملكة العربية السعودية. (أخبار الديوان، 1437هـ) وحيث أن أبرز أهداف الخطة الاستراتيجية 1437هـ – 1442هـ (2020) لتطوير منظومة القضاء الإداري، ومنصة معين الإلكترونية، التي هي محور العملية القضائية الإلكترونية التي يعمل عليها الديوان من خلال هدفه الاستراتيجي في التحول الإلكتروني والرقمي لأعماله، إضافةً إلى الخدمات الإلكترونية والرقمية بديوان المظالم، وما يُقدّم لعموم المستفيدين من حلول تقنية مبتكرة تساهم في اختصار إجراءات الترافع والتقاضي.

كما قام الديوان في الربع الأخير من عام 2019م برسم خارطة الطريق لمستقبله الاستراتيجي 1442هـ – 1447هـ (2025) والاستعداد لإقرار الخطة الاستراتيجية الجديدة؛ وذلك في إطار مواكبة التطوير المستمر والتجديد لمخرجات العمل القضائي واستمرار نهضة المرفق القضائي وفق أساليب عمل منظمة لتحقيق أهدافه. (وكالة الأنباء السعودية، 2019م)

وظهرت فعالية الخطط الاستراتيجية لديوان المظالم في التحول الرقمي بشكل جلي أثناء جائحة كورونا، حيث استطاع الديوان تفعيل الخدمات القضائية الإلكترونية عبر منصة (مُعين) للمستفيدين خلال (9) أيام من بدء الحظر، وتفعيل العملية القضائية واستئناف عقد الجلسات القضائية عن بُعد في عموم محاكم الديوان خلال (67) يومًا من بدء الحظر، والتي استُئنِفت في تاريخ 1441/09/20هـ. (شهاب، يوليو 2024م)

وسيتم التطرق لتطبيق ديوان المظالم نظام التحول الرقمي وإسهامه في دعم القضاء الإداري وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول

تطبيق التحول الرقمي في القضاء الإداري (ديوان المظالم)

سعيًا في ديمومة التطور والتقدم صدرت الخطة الاستراتيجية لديوان المظالم (2020) للنهوض بتطوير وتحسين بيئة العمل القضائي للوصول إلى ريادة قضائية تليق بمكانة المملكة العربية السعودية، محورها العمل التقني في عمليته القضائية والإدارية أحد أهم أهداف خطته الاستراتيجية التي يتطلع فيها الديوان إلى الريادة في القضاء الإداري بتطوير عمله القضائي والإداري وتوظيف وسائل التقنية؛ إيمانًا بأن التغير نحو الأفضل ضرورة وأن مواكبة التطور وتوظيفه التوظيف الأمثل واجب لا يمكن التراخي فيه، والذي يأتي ضمن إطار مفهوم الحكومة الإلكترونية في ربط مؤسساتها ببعضها البعض، وربط مختلف خدماتها بالجمهور عمومًا، ووضع المعلومة في متناول الأفراد وذلك لخلق علاقة شفافة تتصف بالسرعة والدقة تهدف للارتقاء بجودة الأداء. وتمكن الديوان المظالم من تحقيق عددٍ من المكتسبات والأهداف المرسومة في خطته الاستراتيجية، بجعلها واقعاً ملموسًا، فعلى صعيد التحول الرقمي لأعمال الديوان، والتي تُعنى بأتمتة الأعمال إلكترونيًا والوصول إلى أنظمة إلكترونية ورقمية 100% أطلق العديد من المنصات والخدمات الإلكترونية والرقمية التي تخدم الدعاوى وأطرافها، والقضاة وغيرهم من الفئات المستهدفة. (شهاب، 2024م):

- مركز الاتصال الموحد، تم تدشينه يوم 1439/05/23هـ، وساهم في تقديم الخدمات والأعمال التي من شأنها خدمة المستفيدين في إجراءاتهم القضائية، وكذلك خدمة منسوبي الديوان في شتى المجالات الوظيفية وما يتعلق بالأعمال الإدارية الداخلية التي سهّلت إنجازها بوقت وجيز. كالاستعلام عن مواعيد الجلسات وحالة الدعاوى، والرد على الاستفسارات المتعلقة بمنصة معين الإلكترونية وإحالة المستفيد للمحكمة، والتأكد من الدائرة المحال إليها القضية وتاريخ تسليم الحكم، والاستعلام عن المعاملات الإدارية والقرارات المالية والوظيفية، واستقبال طلبات الدعم الفني لمنصة معين الإلكترونية وجميع الأنظمة الإلكترونية المتاحة لمنسوبي الديوان. ويستقبل المركز البلاغات عبر الرقم الموحد (٩٢٠٠٠٠٥٥٣)، ويتخذ بشأنها الإجراءات المناسبة، وذلك بحسب تصنيف البلاغ وحالته، ويتيح في الوقت نفسه استقبال البلاغات من خلال القنوات الإلكترونية المتاحة ومن ضمنها البريد الإلكتروني للمركز con@bog.gov.sa.
- إنشاء حسابات رسمية موثقة لديوان المظالم في منصات التواصل الاجتماعي (إكس، يوتيوب، سناب شات، انستغرام) يتضمن كل ماله علاقة بديوان المظالم، بالإضافة إلى عدد من المبادرات كمبادرة #نشر المتضمنة التعريف بالخدمات والقواعد والمبادئ القضائية والتي تُعنى بإثراء الساحة بالمعرفة القضائية المتخصصة بالتصاميم الميسرة، وبرنامج "ومضات قضائية" لتقديم محتوى متخصص لعموم المهتمين والمعنيين بالشأن العدلي عبر منصات ديوان المظالم. (أخبار الديوان، 1436هـ)
- إصدار مجموعة المبادئ والأحكام لمدونات أحكام الديوان وإتاحتها إلكترونيًا تصفحًا وبحثًا، و؛ تيسيرًا للمهتمين بالشأن الحقوقي والقضائي وأصحاب الاختصاص من أجل الحصول على المعلومة المتخصصة بكل يسر وسهولة، واستمرارًا في نشر وتعزيز الوعي القضائي وإثراء الثقافة الحقوقية. (أخبار الديوان، 1438هـ)
- إطلاق منصة "مُعِين" بتاريخ 1438/01/25هـ، والتي يتم من خلالها تقديم خدمات التقاضي الإلكتروني، حيث تعد المنصة محور العملية القضائية، والذي يمثل نقلةً مهمة في إدارة ملف القضية إلكترونيًا منذ قيدها مرورًا بجميع المراحل القضائية إلكترونيًا وانتهاءً بأرشفتها بعد إجراء اللازم قضائيًا حيالها. (أخبار الديوان، 1438هـ) حيث توفر المنصة (١٧) خدمة قضائية

إلكترونية بدءًا من رفع الدعوى وانتهاء باستلام نسخة الحكم التنفيذية، كما ترتبط إلكترونيًا بعددٍ من الجهات الحكومية منها: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسّر) ووزارتي العدل والتجارة، وذلك في إطار عملٍ تكاملي لخدمة المستفيدين من أعمال التقاضي والترافع أمام محاكم ديوان المظالم. واستمر الديوان في تحديث وتحسين المنصة التي من أبرزها: توحيد صفحة الإقرارات، وصفحة اختيار المحكمة. الاطلاع المباشر على تعريف الخدمات، والدليل الإرشادي. إتاحة البحث عن الجهة الحكومية، بأيسر الطرق. دمج خطوات (بيانات الأطراف) و(تفاصيل الدعوى). واختصار خطوات خدمة تقديم الدعوى من خلال أربع خطوات فقط. إضافة إلى إيضاح خطوات استخدام المنصة عبر نشر شروحات الخدمات من خلال أيقونة الخدمة، وتوحيد عدد من الخدمات وتبسيط إجراءاتها؛ بهدف تيسير خدمات المنصة وتحسين تجربة المستفيد وتجويد الخدمات الرقمية للمنصة. (أخبار الديوان، 1445هـ)

- خدمة حاسبة المدد القضائية والتي تم إطلاقها يوم 1442/09/03هـ، وهي خدمة تتيح للمستفيد معرفة المدد النظامية المقررة لنهاية التظلم من القرارات الإدارية.
- خدمة البحث في المدونات القضائية والتي تم إطلاقها يوم 1438/01/03هـ، وهي خدمة تتيح للمستفيدين والمهتمين وأهل الاختصاص الوصول إلى حكم قضائي من خلال محددات بحث معلومة ومتطورة ودقيقة. فيمكن الاطلاع على السوابق القضائية لأحكام ديوان المظالم الإدارية والبحث النصي في محتوياتها، توصل إلى المبتغى البحثي بكل يسر وسهولة، فهي مصنفة بالموضوعات والأحكام بحيث يسهل على المستفيد الاطلاع المباشر على عناصر بحثه التي اختارها. (أخبار الديوان، 1441هـ)
- نظام التفتيش القضائي الإلكتروني، والذي يقوم بأتمتة إجراءات التفتيش القضائي، والتحكم الكامل بنظام التفتيش وإدارته، والقيام بأعمال التفتيش الإلكتروني على القضاة، بالإضافة إلى التفتيش المؤسسي على المحاكم، وقد تم ربطه بمنصة "معين"، وسيساهم بتوفير الوقت والجهد للقائمين بأعمال التفتيش. (واس، 1439هـ)
- تحويل المحاكم الإدارية إلى محاكم رقمية، قام ديوان المظالم بتحويل المحكمة الإدارية بوادي الدواسر إلى محكمة رقمية بالكامل. حيث تُدار وتمارس أعمالها وتتلقى طلباتها وتقدم خدماتها بشكل رقمي عن بُعد كأول محكمة إدارية رقمية بكامل أعمالها وتعاملاتها في المملكة بدون مبنى. وذلك اعتبارًا من 15/ 1443/08هـ. ما يعزز كفاءة الإنفاق وتوفير للطاقات التشغيلية، والاستفادة من الكوادر البشرية بمهام متنوعة رقمية. (العربية–نت، 2022م) وتبعًا لذلك وجّه معالي رئيس ديوان المظالم بتشكيل فريق عمل متخصص لدراسة تحويل محاكم ديوان المظالم إلى محاكم رقمية تقوم بكامل أعمالها وتنجز جميع التعاملات والإجراءات القضائية بشكل رقمي متكامل. (أخبار الديوان، 2022م)
- إطلاق النسخة المطوَّرة لتطبيق ديوان المظالم للأجهزة الذكية؛ بهدف التيسير على المستفيدين للوصول إلى خدمات القضاء الإداري القضائية وتوسيع نطاق الاستفادة منها وما يحتاجه المستفيد من تشريعات ومعلومات وبيانات. وتتيح النسخة الجديدة من تطبيق ديوان المظالم إمكانية حضور الجلسات القضائية عن بُعد، ومصادقة المحاضر، كما يوفِّر خدمات التقاضي في محاكم ديوان المظالم بمختلف مناطق المملكة، إضافة إلى ما يوفره التطبيق للمختصين والمهتمين من أنظمة ولوائح القضاء الإداري والمدونات القضائية، ومصدرًا شاملًا للأخبار والإعلانات المتعلقة بديوان المظالم والمرافق التابعة له. (أخبار الديوان، 1445هـ)
- ديوان بلا ورق، ابتداء من اليوم الأول من العام الهجري 1445هـ ابتدأ العمل في بيئة بلا ورق في مقر ديوان المظالم ومحاكمه والمرافق التابعة له وجميع دوائره القضائية وإداراته، وبذلك يتوقف عن استخدام الورق في طباعة الأحكام ومسوداتها وتسليمها

وجميع التعاملات والمعاملات الداخلية والخارجية في جميع مناطق المملكة؛ توفيرًا للوقت والدقة في التعاملات القضائية بالدرجة الأولى، وما يحقق حفظ الأحكام والوثائق وسرعة الوصول إليها في فترة وجيزة وبصورة آمنة، كما تأتي دعمًا للجانب البيئي وتحقيق أفضل طرق الاستدامة. (عكاظ الرياض، 2023م)

- بوابة الجهات الحكومية الرقمية، أطلقت يوم 1445/06/06هـ وهي بوابة رقمية تتيح للجهات الحكومية وممثليها جميع الخدمات الإجرائية والاستعلامية وإدارة العمليات الخاصة بها أمام محاكم ديوان المظالم، وتقديم التقارير ومؤشرات الأداء لها بالتكامل مع منصة معين الرقمية، والتعرف على المدد النظامية للإجراءات القضائية، وصلاحيات رقابية للجهات ذات العلاقة، (أخبار الديوان، 1445هـ) وتهدف إلى تيسير هذه الأعمال وتحسينها والمساهمة في تجويدها وإنجازها لدى جهات الإدارة بما يعزز الحوكمة ويقلص أمد التقاضي ويكرس مبدأ الشفافية. (صحيفة سبق الإلكترونية، 2023م)
- الحوكمة، إن الحوكمة في المنظومة القضائية هي الطرق والأساليب التي تدار بها العملية القضائية التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز بمراعاة المستفيدين منها للوصول إلى المستهدفات الاستراتيجية بكل شفافية ووضوح. فكان القاضي سابقًا يقوم بكافة إجراءات العملية القضائية، لكن مع الحوكمة وُجدت أمانة السر وأعوان القضاة. وإن متابعة سمو ولي العهد –حفظه الله– لتطوير البنية التشريعية وتطبيق العدالة في المملكة هو ضمان قضائي وجزء لا يتجزأ من عمليات حوكمة القضاء الإداري. كما أن ارتباط القضاء الإداري المباشر مع الجهات الحكومية يؤكد أهمية حوكمة عملياته. (أخبار الديوان، 2023م)
- منصة تنفيذ الإدارية، والتي بدأت بتلقي طلباتها تاريخ 1445/02/04هـ، وهي منصة رقمية متكاملة تقدم خدمات قضائية وفق نظام التنفيذ أمام ديوان المظالم ولائحته التنفيذية، بدءًا من تقديم طلبات التنفيذ رقميًا لصالح أو ضد الجهات الإدارية ومتابعتها، وحتى إتمام إجراءات التنفيذ، ومتابعتها رقميًا دون الحاجة لمراجعة المحكمة. وتتيح أكثر من (20) خدمة رقمية لتيسير عملية التنفيذ الإداري. (أخبار الديوان، 1445هـ) وإنّ وجود نظام التنفيذ وتفعيله على أحكام القضاء والسندات الإدارية؛ يحقق –بإذن الله– الأمان القضائي، ويسهم في دعم مقومات البيئة الاستثمارية والتنمية الاجتماعية والسياحية ووسائل الجذب إليها، ويأتي ليبرهن على توجه القيادة الحكيمة وحرصها بمباشرة سمو ولي العهد –حفظه الله– على تحديث أنظمة القضاء وتقنين تشريعاته. كما يستمد الديوان اختصاصه من نظام التنفيذ أمامه بالتنفيذ الجبري على جهات الإدارة وفق القواعد والإجراءات التي بيّنها النظام.
- نظام المساعد، والذي تم إطلاقه في 1446/01/26هـ، والذي يكون فيه الذكاء الاصطناعي مساندًا قضائيًا، يقرأ البيانات ثم يتنبأ بالحكم القضائي وفق التشريعات والسوابق؛ ليسهم في تسريع وإنجاز العملية القضائية بجودة عالية، وحيث أن الحُكم هو عنوان القضاء والعدل، وثروة المدونات القضائية مع التشريعات الحديثة تساهم في إصدار الحكم الذكي المجوَّد باستخدام الذكاء الاصطناعي. (صحيفة سبق الإلكترونية، 2023م)

وأخيرًا إن طبيعة اختصاص القضاء الإداري وارتباطه بالملك مباشرة أبرز التحدي في التحول من النموذج التقليدي إلى نموذج الحكومة الرقمية المنفتحة التي تتصف بالشفافية والمشاركة. (شهاب، 2024م) وحيث إن التحول الرقمي عملية لا متناهية، تتطور بمرور الوقت، ابتداءً من التحول الإلكتروني ثم التحول الرقمي ثم الذكاء الاصطناعي، لذا يتطلع الديوان إلى أن يكون هناك أمانًا قضائيًا، ويطمح في الاستمرار بتقديم خدمات وتقنيات قضائية رقمية مبتكرة، فالتحول الرقمي في ديوان المظالم مرحلة تأسيسية واعتمادية يسعى من خلالها للوصول إلى استخدام التقنيات الناشئة والذكاء الاصطناعي في العمليات والإجراءات القضائية والإدارية؛ لتيسير إجراءات التقاضي وتقليص أمده والإسهام في خلق بيئة تنموية وفق معايير الحوكمة، ما ينعكس على جودة وكفاءة المخرجات القضائية في ديوان

المظالم، وحيث إن المبادرات التي ترسم التوجهات المستقبلية للديوان، تبعًا لاتجاه المملكة العربية السعودية واهتمامها بتمكين الجيل الخامس وتمكين استخدام انترنت الأشياء تعتبر من أهم العوامل للتحول وجعل العمل الحكومي أكثر ذكاء وفعالية. (صحيفة سبق الإلكترونية، 2023م)

الفرع الأول

إسهام التحول الرقمي في دعم القضاء الإداري

قامت الباحثة برصد وتحليل الوثائق والسجلات الخاصة بالمؤشرات القضائية والإحصائيات التي قام بها ديوان المظالم ومعالجتها إحصائيًا للإجابة على التساؤل الرئيسي: **هل أسهم التحول الرقمي في دعم القضاء الإداري؟**

جدول (1) محاكم ديوان المظالم خلال الأعوام 2021م – 2022م – 2023م

الأعوام	الدعاوى والطلبات المقيدة	الدعاوى والطلبات المنجزة	الجلسات القضائية الرقمية المعقودة
2021م	115407	116797	220701
2022م	110445	123176	225843
2023م	143435	132447	232828

المصدر: من إعداد الباحث طبقًا لحسابات ديوان المظالم الرسمية.

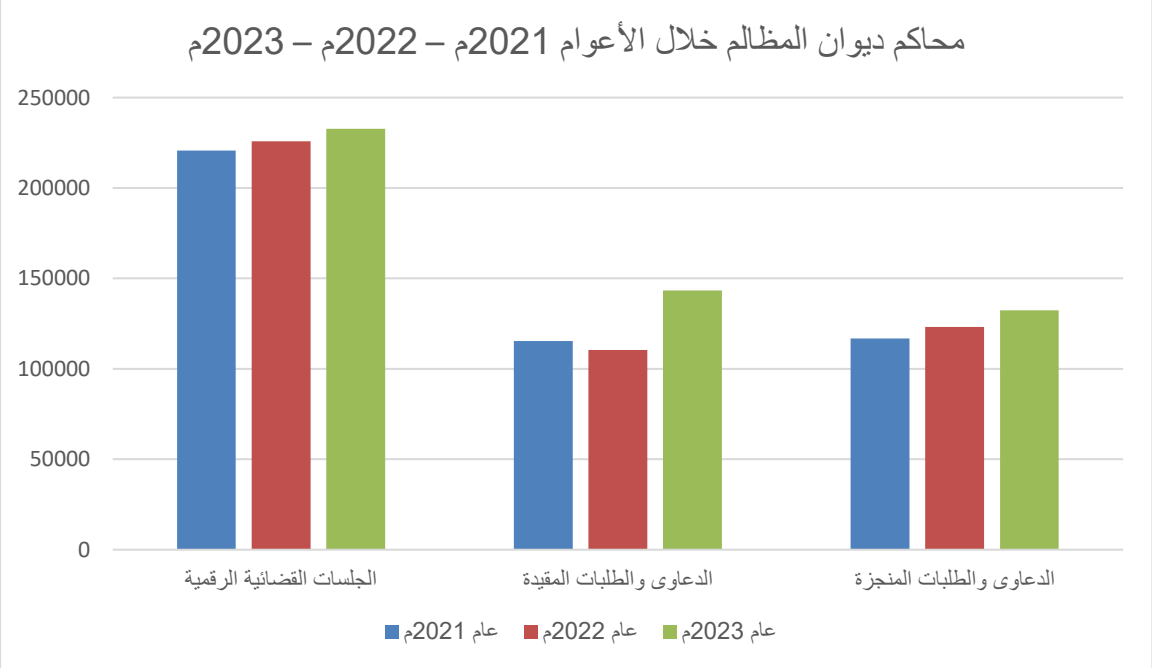

يتضح من الرسم البياني ارتفاع معيار أعداد الجلسات القضائية، والدعاوى والطلبات المنجزة مقارنةً بالسنوات الماضية، وهذا يؤكد على التسارع في تقييد الدعاوى والطلبات وعقد الجلسات القضائية الرقمية وإنجازها. حيث ارتفعت الدعاوى والطلبات المقيدة بنسبة

23% وارتفعت الجلسات القضائية المعقودة بنسبة 3% وارتفعت الدعاوى والطلبات المنجزة بنسبة 7% وذلك في العام 2023م عن العام 2022م.

جدول (2) إحصائية الربع الأول والثاني لمحاكم ديوان المظالم 2024م

	الربع الأول	الربع الثاني
الدعاوى والطلبات المقيدة	41716	31082
الجلسات القضائية المعقودة	67334	58189
الدعاوى والطلبات المنجزة	42481	34254

المصدر: من إعداد الباحث طبقًا لحسابات ديوان المظالم الرسمية.

	مجموع الربع الأول والثاني لعام 2024م	محاكم ديوان المظالم لعام 2023م	نصف مجموع محاكم ديوان المظالم لعام 2023م
الدعاوى والطلبات المقيدة	72798	143435	71717,5
الجلسات القضائية المعقودة	125523	232828	116414
الدعاوى والطلبات المنجزة	76735	132447	66223.5

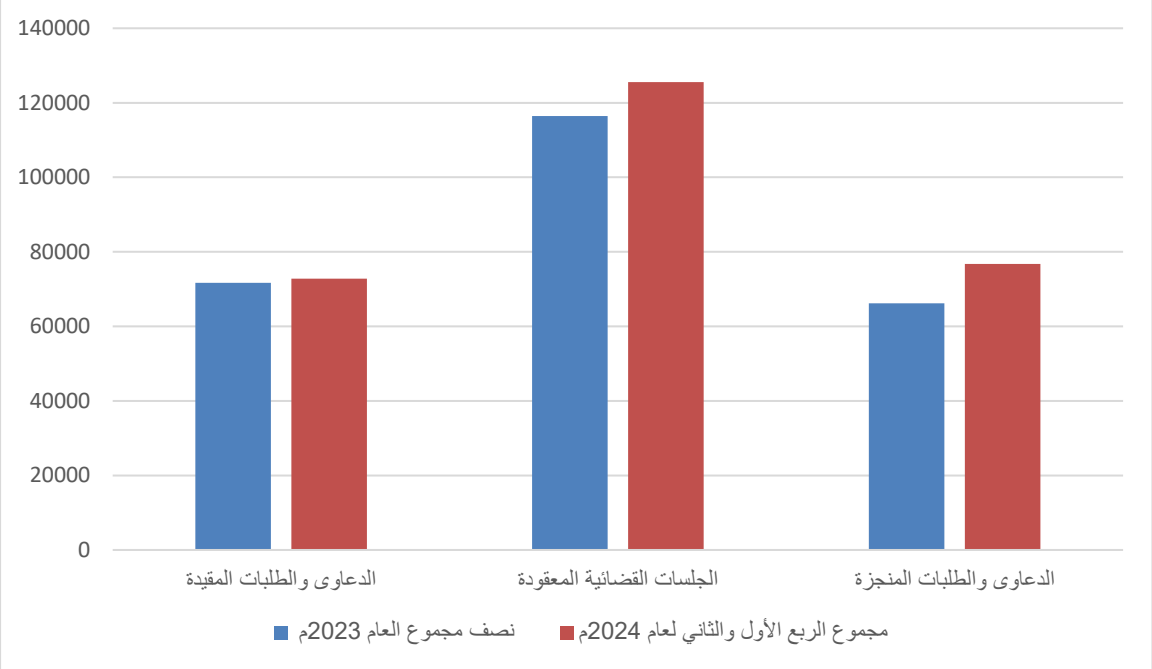

يتضح من الرسم البياني أن مجموع الربع الأول والثاني للجلسات القضائية والدعاوى والطلبات المقيدة والمنجزة للعام 2024م يساوي أكثر من نصف مجموع الجلسات القضائية والدعاوى والطلبات المقيدة والمنجزة للعام 2023م. أي أن الإنجاز متزايد ومرتفع

مقارنةً بالسابق. بالإضافة إلى أن استمرارية العمل وارتفاع الإنجاز دون تدني أو توقف مفاجئ دليل على قوة الأنظمة والتحديثات المستمرة.

وتركز الدراسة في إحصاءاتها على معدل التزايد في عدد الجلسات القضائية المعقودة والدعاوى والطلبات المنجزة، وهما المعيارين المنظور لهما حيث أنهما الأساس في الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة؛ نظرًا لأن ارتفاعهم دليل على نجاح وإسهام التحول الرقمي في دعم القضاء الإداري بزيادة نسبة الإنجاز. فأساس القضاء الإداري في إصدار الأحكام القضائية الإدارية للدعاوى. في حين أن القضايا المقيدة تُرفع من أحد أطراف الدعوى فتكون متفاوتة.

كما تتمثل نتائج التحول الرقمي في القضاء الإداري في التالي:

- عدد زيارات منصة معين الرقمية منذ تدشينه بتاريخ 1438/01/25هـ وحتى تاريخ 1440/04/27هـ: 10 ملايين زيارة. (أخبار الديوان، 1440هـ)
- عدد زيارات منصة معين الرقمية خلال الربع الأول والثاني من العام 2024م: 448014 زيارة.
- عدد الصفحات المستعرضة خلال الربع الأول والثاني من العام 2024م: 3670230 صفحة مستعرضة.
- متوسط أمد التقاضي في محاكم ديوان المظالم (68) يومًا، مقارنةً بـ (427) يومًا قبل ثمانية أعوام، بما يزيد التقليص عن 80%.
- عدد زيارات منصة تنفيذ الإدارية خلال نصف عام منذ تفعيلها: 2.900.000+ زيارة. (أخبار الديوان، 1445هـ)
- حقق ديوان المظالم نتيجة التكامل في قياس التحول الرقمي الخاص بهيئة الحكومة الرقمية بنسبة 80.67% لعام 2023م، والتي جاءت لتؤكد على نجاحاته المتوالية في التحول الرقمي، أي ارتفعت عن العام 2022م بنسبة تغير 9.28%. (التقرير التنفيذي لقياس التحول الرقمي، هيئة الحكومة الرقمية).
- كما حقق الديوان الأوسمة والجوائز التالية نتيجةً لتحوله الرقمي:

- شهادة الاعتماد في البنية المؤسسية الوطنية من برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسّر)، وتقيس هذه الشهادة ذات المعايير الدولية مدى جاهزية المنظمات والمؤسسات في تكوين بنية تقنية متطورة منسجمة مع خطط التحول الرقمي في المملكة. واستوفى الديوان تطبيق جميع معايير المنهجية الوطنية للبنية المؤسسية (NORA)[4]. أي ستكون أعمال الديوان منسجمة مع أهداف التحول الرقمي وأعمال الحوكمة، إذ سيكون قادرًا على تطوير البنية المؤسسية بما يتواءم مع احتياجاته وفقًا لأهدافه، وبما يتطلبه العمل القضائي، بالإضافة إلى التصور الصحيح للإمكانيات والمتطلبات، والقيمة النوعية التي ستترتب عليها المشروعات الجديدة. ما يساهم بشكل جلي في بناء مخرجات قوية تعكس طموحات القيادة الرشيدة. (أخبار الديوان، 1441هـ)
- جائزة ستيفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهو البرنامج الوحيد المتخصص بتكريم الابتكار في قطاع الأعمال على امتداد المنطقة والمتاح للشركات والأفراد من ١٧ بلد، إذ حصد الديوان على الجائزة الذهبية في التحول الرقمي في مجال الموارد

[4] تتركز البنية المؤسسية في ممارسات وضوابط تعنى بتطبيق رؤية واستراتيجية الجهة الحكومية، وذلك بإحداث التغييرات اللازمة للموائمة بين أهداف وإجراءات الأعمال للجهة وبين تقنية المعلومات وفق نماذج خمسة، نموذج الأداء، والأعمال، والتطبيقات، والبيانات، والبنية التحتية التقنية، حيث يتم استخدام هذه النماذج لمعيارية تحقيق الخطط الاستراتيجية.

البشرية، والجائزة البرونزية في الاستجابة لجائحة كورونا. وذلك ضمن أكثر من 400 منافس على المستوى الإقليمي في مجال التحول الرقمي الحكومي والاستجابة الأكثر قيمة لجائحة كورونا. (بوابة الديوان، 1442هـ)

- جائزة درع الحكومة الذكية عن فئة العمل الحكومي عن بعد بمدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تنظمها أكاديمية جوائز التميز في المنطقة العربية، وهي مسابقة موجهة لحكومات الدول العربية والمؤسسات الرسمية. وتهدف إلى تعزيز مواقع الحكومات الإلكترونية الذكية وصفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي، وتشجيع الإبداع في تصميم المواقع والصفحات الإلكترونية والتطبيقات الذكية للحكومات العربية، كما تعزز الإبداع والتميز في مجال الحكومة الإلكترونية. (أخبار الديوان، 1442هـ)
- شهادة الآيزو العالمية (ISO ٢٢٣٠١ ٢٠١٩) في إدارة واستمرارية الأعمال القضائية الرقمية، بعد أن أتم الديوان كافة متطلبات الآيزو وما يتعلق باستمرارية الأعمال وديمومتها في ظل المتغيرات والأزمات، وما يواكبها وتحتاجه من إدارة وما يساندها من كوادر وتقنيات. حيث جاءت الشهادة العالمية لتؤكد ما وصل إليه الديوان من إمكانات عالية تتوافق وما لديه من نُظم رقمية، مكنته من إدارة كافة أعماله القضائية بشكل إلكتروني كامل وباستمرارية وتطور. (أخبار الديوان، 1444هـ)

وختامًا تعزو الباحثة تلك النتائج إلى توافر بنية فعلية في ضوء التحول الرقمي وتطبيقه ضمن وجود خطط استراتيجية واضحة تهدف إلى التحول الرقمي الكامل. وحيث أن ديوان المظالم قضاءً مجاني، والفكرة السائدة أن سهولة الوصول إلى القضاء قد يشكل ضغطًا يضعف قدرته على الفصل في المنازعات في الوقت المناسب ويجعله بطيئًا. (بوزيد الدين، 2021م) إلا أن الديوان أثبت العكس بتحقيق أهم الأهداف الاستراتيجية له بالتحول الرقمي لأعماله والذي أسفر عن إطلاق عدد من المنصات والخدمات الإلكترونية والرقمية، وتقليص أمد التقاضي إلى 68 يوم، تطوير إجراءات التقاضي، وتطوير الكوادر ودعمها بالتأهيل والتدريب، ما أدى إلى إسهامه في دعم القضاء الإداري من وجوه عدة:

1- تسهيل عملية التقاضي للمستفيدين، والعاملين في الديوان من إداريين وقضاة وزيادة فعاليتهم وإنتاجهم.
2- سهولة الوصول إلى الأنظمة والتعاميم والسوابق القضائية، الأمر الذي يؤدي إلى رفع أداء القاضي وإصدار أحكام قضائية إدارية صحيحة سليمة.
3- استئناف الأعمال في الظروف الطارئة، كاستئناف العمل في ظل جائحة كورونا.
4- اطلاع ورقابة معالي الرئيس –سلمه الله– على أعمال الديوان كافة.
5- تسهيل عملية التفتيش القضائي، حيث إن التحول الرقمي أسهم في تسهيل عملية التفتيش القضائي والتي تعنى بالتفتيش على القضاة ومتابعتهم. الأمر الذي يدعم ويجود الحكم القضائي الصادر ويقلل نسبة الخطأ.

الخاتمة:

جاءت تطبيقات وخدمات ديوان المظالم الرقمية في إطار استراتيجيته وفقًا للتوجه العام في التحول الرقمي في جميع القطاعات الحكومية؛ بما يضمن للديوان تحقيق أهم مستهدفاته في تحقيق العدالة الناجزة وتعزيز الأمان القضائي بتسهيل سبل التواصل وتقديم الخدمات للمستفيدين، وتحقيق خدمات نوعية تضمن توفير الوقت والدقة في التعاملات القضائية بالدرجة الأولى، مما يحقق حفظ الأحكام والوثائق وسرعة الوصول إليها في فترة وجيزة وبصورة آمنة، بعد الاستغناء الكامل عن التعاملات الورقية وتفعيل الرقمنة الشاملة، وعصر جديد نحو الذكاء الاصطناعي. (عكاظ الرياض، 2023م)

وقد تطرقت الباحثة في هذه الدراسة لإسهام التحول الرقمي في دعم القضاء الإداري في المملكة العربية السعودية عبر التعريف عن التحول الرقمي والقضاء الإداري، وتطبيق التحول الرقمي في ديوان المظالم وأبرز نتائج التحول الرقمي.

وفي ضوء نتائج الدراسة توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية:

1. توافر عناصر ومتطلبات التحول الرقمي في ديوان المظالم (الرؤية، الاستراتيجية، الموارد البشرية المؤهلة، البنية التحتية والأجهزة، شبكات الاتصال، وأمن المعلومات)، حيث توافقت استراتيجية الديوان بشكل كبير مع رؤية المملكة 2030 والتي ركزت على عملية التحول الرقمي ومواكبة الثورة الرقمية والتطور.
2. توفير منصات وخدمات إلكترونية ورقمية، كمنصة معين ومنصة خبير ومنصة تنفيذ الإدارية وتطبيق ديوان المظالم.
3. استبدال الوسائل الورقية بالوسائل الإلكترونية كوسائل للعمل؛ تبعًا لعملية التحول الرقمي في ديوان المظالم (ديوان بلا ورق).
4. تطلعات ديوان المظالم في التوجه إلى استخدام الذكاء الاصطناعي في تقديم خدمات قضائية رقمية مبتكرة سعيًا لاكتمال منظومة القضاء الرقمي والوصول للاستثمار الأمثل للتقنيات الناشئة والذكاء الاصطناعي.

التوصيات:

1. الاستمرار في عقد الشراكات التعاونية المحلية والدولية مع الجهات الرائدة في التحول الرقمي، والاستفادة منهم وتبادل المعرفة والخبرات.
2. تقترح الباحثة الاستفادة من أدوات الذكاء الاصطناعي في تحسين أنظمة وخدمات ديوان المظالم، مثل: خدمة الشات بوت التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي في الرد على الرسائل والاستفسارات؛ لتوفير الوقت والجهد وتسهيل عملية الأسئلة والاستفسارات وسرعة معالجتها. كما تقترح الباحثة بتحسين خدمة طلب مطبوعة بإضافة خاصية التعرف آليًا على المطبوعات المتوفرة عند رفع الطلب، فيتم تحويلها للموظف المختص حال التوفر، أما في حال عدم التوفر تستعرض رسالة آلية أن المطبوعة غير متوفرة ويتم التحويل لصفحة المطبوعات الإلكترونية؛ لتعزيز الوصول إلى المعلومات بسرعة ودقة وتوفير الوقت والجهد.
3. توصي الباحثة بتعزيز التدريب المستمر للقضاة والموظفين في ديوان المظالم؛ لتحسين مختلف مهاراتهم الإدارية والتقنية والقضائية بشكل متخصص وفعّال لمواكبة التحول الرقمي.
4. تحديث بوابة ديوان المظالم الخارجية بشكل دوري، ما يعزز التواصل مع الجمهور والشفافية في أنشطة الديوان.
5. توصي الباحثة الباحثين والمختصين الاستفادة من الدراسة؛ حيث تفتح لهم أفاقًا لدراسات مستقبلية.

المراجع:

القرآن الكريم.

الدين. بوزيد. 2021م. القضاء الإداري أحكام المنازعات الإدارية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية الجزء الثاني الطرق الودية لفض المنازعات الإدارية، ط1. الرياض: دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع.

الدين. بوزيد. 2024م. القضاء الإداري أحكام المنازعات الإدارية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، ط3. ج1. الرياض: دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع.

حجازي. عبدالحي. 1966م. المدخل للعلوم القانونية. القاهرة: المطبعة العالمية.

حسان أبو العلا، كتاب القانون الإداري السعودي، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، ط2، 1437هـ – 2016م.

محمد عبدالوهاب. عاصم عجيله. دون تاريخ. أصول القانون الإداري. كلية الشريعة والقانون: جامعة صنعاء. الفجالة–القاهرة: مطبعة نهضة مصر.

عساف. حنان. 2023م. دور التحول الرقمي في التعليم في تنمية الثقافة الرقمية لدى طالبات المدارس الحكومية ومعوقات ذلك من وجهة نظر المعلمات. مجلة العلوم التربوية. مصر: جامعة المنصورة. مج 50. ع 2.

إبراهيم. عمرو. متطلبات التحول الرقمي كمؤشر لتحقيق الإصلاح الإداري بالمؤسسات الرياضية بجمهورية مصر العربية في ضوء رؤية مصر 2030، مجلة بني سويف لعلوم التربية البدنية والرياضية. مج6.

عيد. سعاد. 2023م. التحول الرقمي وانعكاساته على كُلفة الطالب الجامعي (دراسة تحليلية). مجلة كلية التربية – جامعة بورسعيد، ع 42.

حسين. محمد. 2021م. إدارة الوثائق الرقمية في أجهزة الدولة في إطار منظومة التحول الرقمي، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، مج3، ع8.

شرف الدين. محمد. الكفايات التقنية لعضو هيئة التدريس بكلية التربية الرياضية في ضوء التوجه نحو التحول الرقمي. مجلة بني سويف لعلوم التربية البدنية والرياضية. مج 6.

آل ناصر. شهاب. يوليو 2024م. التحول الرقمي السعودي بين الماضي والحاضر والمستقبل، مجلة التنمية الإدارية تصدر عن معهد الإدارة، ع 212.

معجم الغني. موقع معاجم. https://www.maajim.com/. 2024/07/24م. الساعة 11ص.

محادين. عبدالله. 2024م. دور القضاء في نشأة القانون الإداري، مقال منشور. موقع محاماة نت.

الموسوعة العقدية. دون تاريخ. الكتاب السابع: الإيمان بالقضاء والقدر. الدرر السنية. dorar.net.

الألفي. محمد. 2018م. تعريف القضاء لغة واصطلاحا، شبكة الألوكة.

دون كاتب. 1441/02/14هـ. عام/ ديوان المظالم يستعد لإطلاق استراتيجيته الجديدة 2025 بورش عمل مكثفة. دون محرر. وكالة الأنباء السعودية.

دون كاتب. 22 يناير 2018. صحيفة الجزيرة تستعرض أبرز مشاريع ومنجزات ديوان المظالم. دون محرر. صحيفة الجزيرة.

القرشي. ح. 12 فبراير 2022م. هكذا تعمل.. تفاصيل كاملة عن أول محكمة رقمية في السعودية. العربية–نت. العربية.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار السابع – العدد واحد وسبعون
تاريخ الإصدار: 2 – آيلول – 2024م
www.ajsp.net

دون كاتب. 11 مايو 2022م. عام/ رئيس ديوان المظالم يوجه بتشكيل فريق عمل لدراسة تحويل جميع المحاكم الإدارية إلى محاكم رقمية. دون محرر. وكالة الأنباء السعودية واس.

دون كاتب. 19 يوليو 2023م. في إطار إستراتيجيته للتحول الرقمي.. ديوان المظالم بلا ورق مع بداية العام 1445هـ. دون محرر. "عكاظ" (الرياض).

دون كاتب. 19 ديسمبر 2023م. "اليوسف": التحول الرقمي في ديوان المظالم مرحلة تأسيسية لخلق بيئة تنموية وفق معايير الحوكمة. واس. صحيفة سبق الإلكترونية.

السكران. ر، 30 يناير 2024م. ديوان المظالم.. نقلة في تطوير القضاء الإداري. دون محرر. جريدة الرياض.

التقرير التنفيذي لقياس التحول الرقمي، موقع هيئة الحكومة الرقمية.

الحساب الرسمي لديوان المظالم على منصة إكس.

أخبار الديوان. المركز الإعلامي. بوابة ديوان المظالم. الموقع الرسمي لديوان المظالم.

“The digital transformation contribution in supporting administrative judiciary - (An empirical study)”

Preparation:

Sara Hassan Naji

Abstract:

The digital transformation of the Saudi government is an integrated, decisive and practical strategy aimed at enabling and accelerating government transformation efficiently and effectively; in line with Vision 2030 by council of ministers decision No. (308) dated 07/18/1437 AH. The Board of Grievances' 2020 strategic plan came in line with the general trend towards digital transformation in all government sectors. The effectiveness of digital transformation was clearly evident during the Covid-19, as the trend towards digital transformation became an urgent necessity, which led to the acceleration of its implementation. And according to the great importance of the digital transformation process in the administrative judiciary, I decided to make it the title of this study, which aims to shed light on digital transformation applicate mechanisms in the Board of Grievances, and its contribution to supporting administrative judiciary in the Kingdom of Saudi Arabia. The Board of Grievances reflects the government's commitment to reinforcement the rule of law and providing an independent and neutral institution to process complaints and achieve administrative justice for all without discrimination by providing fair and effective judicial services, which contributes to achieving transparency. To achieve the objectives of the study, I relied on the descriptive methodology and the empirical methodology.

The study reached several results, the most important is: The Board of Grievances' interest in developing a strategy that is correspond with the Kingdom's Vision 2030, which focused on the digital transformation process and keeping pace with the digital revolution.

The study concluded with several recommendations, the most prominent is: Continuing to contract local and international cooperative partnerships with leading entities in digital transformation, benefiting from them, and exchanging knowledge and expertise.

Key words: The digital transformation - The administrative judicial - The board of grievances - The digital government - Supporting the administrative judiciary.